



البنك المركزي العراقي
قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي



الخطة الاستراتيجية
التقرير السنوي لعام ٢٠١٧



www.cbi.iq



8165171



cbi@cbi.iq

كلمة السيد المحافظ



ان الأهداف والمبادرات التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية للسنوات (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) انطلقت من رؤية تأخذ البنك المركزي العراقي الى التميز والارتقاء نحو بلوغ أهداف متقدمة وعلى أفضل الممارسات من أجل ان يأخذ البنك المركزي دوره المحوري في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي والارتقاء بأداء القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

ان بلوغ تلك الأهداف يتوقف الى حد كبير على تطوير البنية التنظيمية والهيكلية والقانونية والتقنية والرقابية والبشرية في البنك المركزي.

ان الاستراتيجية التي ثبتت المبادرات والبرامج اللازمة لتحقيق تلك الأهداف والغايات أريد لها ان تكون على مستوى عالي من الرصد والمتابعة والتكيف والمرونة، وبدون ذلك تبقى مجرد طموحات لا أثر لها في الواقع، لذلك فقد أولينا اهتماماً استثنائياً للمتابعة والمراجعة المستمرة وتقديم التقارير الدورية بشأن تنفيذها. ان التقرير السنوي الثاني (لسنة ٢٠١٧) هو ثمرة المتابعة الحثيثة للإنجازات المتحققة ضمن توقيتاتها المرسومة، والتي تظهر التقدم في الإنجاز لكل هدف من الأهداف ووفقاً للمبادرات المرتبطة بها، مما يؤشر حيوية الخطة وتفاعل دوائر وتشكيلات البنك المركزي التي بذلت جهوداً كبيرة في تحقيقها.

ختاماً، نثمن عالياً جهود قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في متابعة تنفيذ الخطة وتقديمها التقارير المستمرة بشأنها، وفي اعداد هذا التقرير المهم.

ومن الله التوفيق

علي محسن أسماعيل
محافظ البنك المركزي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	كلمة السيد المحافظ
٢	قائمة المحتويات
٣	المقدمة
٤	الهدف الاستراتيجي الأول : دعم وتحقيق الاستقرار المالي
٨	الهدف الاستراتيجي الثاني : تعزيز وتقوية القطاع المصرفي
٩	الهدف الاستراتيجي الثالث : تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي
١٢	الهدف الاستراتيجي الرابع : تطوير رأس المال البشري
١٣	الهدف الاستراتيجي الخامس : تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية
١٣	توزيع المبادرات المنجزة على الأهداف الاستراتيجية لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧
١٤	توزيع المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٧ على الأهداف الاستراتيجية
١٤	توزيع المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٧ على دوائر البنك المركزي
١٥	المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٧

المقدمة

إيماناً من البنك المركزي بأهمية العمل المؤسسي عن طريق وصفه نهجاً يساعد على ديمومة وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتخطيط الاستراتيجي ولما يمتلكه البنك المركزي العراقي من حوكمة سليمة وهيكل تنظيمي مرن وموارد بشرية كفوءة تؤهله لرسم وتحقيق ومراقبة الإنجاز لأهدافه الرئيسة ورؤيته ورسالته بالشكل الأمثل، بناءً على ذلك كله جاءت الاستراتيجية للسنوات (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) استمراراً لهذا النهج الذي اعتمدته البنك منذ سنوات طويلة أدت إلى تحقيق أهدافه الرئيسة بما يحقق الأهداف الوطنية في سبيل المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي، وقد تضمنت الأهداف الرئيسة ما يأتي :-

- الهدف الأول : دعم وتحقيق الاستقرار المالي.
 - الهدف الثاني : تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.
 - الهدف الثالث : تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي.
 - الهدف الرابع : تطوير قدرات رأس المال البشري.
 - الهدف الخامس : تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية.
- ويتضمن هذا التقرير ما تمّ إنجازه من مبادرات أثناء عام (٢٠١٧) التي أسهمت في تحقيق الأهداف الفرعية التي تصب في تحقيق الأهداف الرئيسة لخطة البنك المركزي العراقي (٢٠١٦-٢٠٢٠) .



الهدف الأول : دعم وتحقيق الاستقرار المالي

والحصول على بيانات من مختلف المؤسسات المالية والمصرفية العراقية، وقام بتطوير نماذج رياضية لتحديد قدرة النظام المالي على امتصاص تداعيات الأزمات وتصميم وتنفيذ اختبارات التحمل (stress testing) شكل دوري عن طريق الاطلاع على التجارب الدولية وتحديد العناصر المطلوب اختيارها وتحديد كفاية رأس المال بحسب متطلبات بازل (III) وسيتم إعداد برنامج لإختبار صحة هذه النتائج وإطلاق النسخة النهائية للبرنامج في عام (٢٠١٨).



تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر

من أجل تعزيز التنظيم المبني على المخاطر قام البنك المركزي بتطبيق نظام (camel) معايير التقييم الموحد على المصارف لغرض تقييم وتنظيم المصارف المحلية المهمة، عن طريق تجميع البيانات المالية للمصارف محل التقييم (العينة) للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) وتحليل هذه البيانات وتقييمها واستخراج النسب وإعداد تقارير ومراجعتها واعتماد درجة التقييم على وفق هذا النظام ومن ثم نشرها على الموقع

تأسيس وحدة الاستقرار المالي

بهدف تعزيز مكانة البنك المركزي في الحد من المخاطر النظامية واتخاذ الإجراءات التحوطية على المستويين الكلي والجزئي المدعومة بنظم مناسبة للإنذار المبكر تتلاءم مع التغيرات في البيئة الاقتصادية قام البنك المركزي ببناء إطار عمل تنظيمي لقسم الاستقرار المالي على وفق أفضل الممارسات والمتطلبات الدولية إذ وُضعت آلية عمل شاملة لتحقيق الاستقرار المالي تبدأ من إجراءات رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي عن طريق تحديد وتطبيق مؤشرات الاستقرار المالي، فتم الاعتماد على مؤشرات ضمن المعايير العالمية وباستخدام الأساليب الإحصائية المعتمدة عالمياً، تم أيضاً تحليل مؤشرات البنية التحتية للنظام المالي من أجل أن تعكس واقع البنية التحتية للنظام المالي العراقي.

ومن ناحية أخرى تم إعداد التقرير السنوي الخاص بالاستقرار المالي الذي نشر على موقع البنك و الذي تضمن موضوعات جديدة لقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي والمخاطر المصرفية المحتملة وحجم التركزات المصرفية للجهاز المصرفي والسلامة المالية، وقياس مؤشر تجميعي للشمول المالي، وقياس عمق ومرونة الأسواق المالية، وعمل البنك على صياغة إطار عمل واضح لسياسة الاستقرار المالي يشمل آليات التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بإداء القطاع المالي عن طريق الاطلاع على التقارير والدراسات الخاصة بالمؤشرات

المحددات الرئيسة للاستراتيجية عن طريق الاطلاع على التجارب المحلية مثل استراتيجية جهاز مكافحة الإرهاب، وتمّ الإقرار على الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية بتاريخ (٢٠١٧/٨/٧) وقيام البنك / مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإصدارها في كتاب رسمي جرى توزيعه على الجهات ذات العلاقة كافة ونشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك (www.cbi.iq) والعمل جارٍ حالياً على تنفيذها في مكتب غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



تعزيز الشمول المالي

يُعد إعمام الخدمات المالية ركيزة أساسية لتحقيق الرخاء المشترك، وعنصراً محفزاً للحد من الفقر، إنّ تعزيز وتطوير الشمول المالي في العراق البالغ ما يقرب من ١٢% يهدف إلى تمكين شرائح الاجتماعية كافة من الوصول إلى الخدمات المصرفية وإتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي للجميع، ولوضع المتطلبات الأساسية لصياغة استراتيجية الشمول المالي في العراق قام البنك المركزي بتشكيل فريق للشمول المالي وقد أعدّ هذا الفريق دراسة عن الشمول المالي عن طريق الاطلاع على التجارب الدولية ووضع خطة لإطلاق مسودة الشمول وقام بإعداد استمارة تضمنت المؤشرات والبيانات الخاصة بالشمول المالي

الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، وانطلاقاً من ميثاق لجنة التدقيق وبهدف الارتقاء بالأداء حرص البنك على الاعتماد على أنظمة التدقيق الإلكتروني لمواكبة التطور الحاصل في بيئة الأعمال لهذا البنك وفقاً لأفضل الممارسات عن طريق اقتناء نسخة من نظام (ACL) لغرض التحول التدريجي إلى التدقيق الإلكتروني وسيتمّ التعاقد مع خبير للتدريب على النظام وللكشف عن حجم سيولة المصارف ومدى قدرتها على مواجهة الالتزامات في الأمد القصير والمتوسط ، قام البنك بتطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقاً لمتطلبات بازل (III) واعتماد كلتا النسبتين كأجراء رقابياً، إذ تمّ التعديل عليها بما يتوافق مع البيانات المعتمدة في العراق .



حماية النظام المالي

بهدف حماية الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص من الآثار الخطيرة لجرائم غسل الأموال، وبما أن حماية النظام المالي هو من أهم الأهداف الفرعية لدعم وتحقيق الاستقرار المالي عمل البنك المركزي على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقام بتشكيل لجنة تولت إعداد مسودة الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع

فقد تمّ منح المبالغ الآتية: -

- المصرف الزراعي (١٥,١١٧,٤١٦,٩٩٩) دينار.
- المصرف العقاري (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار.
- المصرف الصناعي (١٧,٦٧٧,٠٠٠,٠٠٠) دينار.
- صندوق الإسكان (٤٢٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار.



تعزيز حماية المستهلك

بهدف ضمان مستوى جيد لحماية مستهلكي الخدمات المالية في العراق ووضع الإطار القانوني والإجراءات الرقابية ورصد الامتثال لمتطلبات حماية المستهلك قام البنك المركزي العراقي بإصدار إعمامات إلى المصارف وشركات التحويل المالي كافة وشركات مزودي خدمات الدفع الإلكتروني المتضمنة: -

- الإعمام الخاص بنموذج استمارة الشكاوى الموحد المرقم بالعدد (٣٣٣/٤/٩) والمؤرخ في (٢٠١٧/٧/٣٠) ليتّم العمل بموجبها لاستقبال الشكاوى.

- الإعمام الخاص بدليل حماية المستهلك المرقم بالعدد (٣٩٢/٤/٩) والمؤرخ في (٢٠١٧/٩/١١) الذي جاء مكملاً للتعليمات المرقمة بالعدد (٤٢٧/١/٩) في (٢٠١٦/١١/٧).

وإعماها على المصارف والجهات ذات العلاقة، وتمّ أيضاً وضع مسودة الشمول المالي في نهاية عام (٢٠١٧)، وسيتمّ تشكيل لجنة عليا بمشاركة الجهات ذات العلاقة وبرئاسة السيد المحافظ لإقرار استراتيجية الشمول المالي في العراق.



تطوير قطاع التمويل الأصغر

نظراً للوظيفة المحورية للتمويل الصغير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو المتوازن وبشأن مبادرة البنك المركزي ال (٦ ترليون) فقد وصل المنح نهاية عام (٢٠١٧) على النحو الآتي: -

- مبادرة (١) ترليون (تمويل صغير) تمّ منح (١٥) مصرفاً مبلغ (١٨,٥٨٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار أثناء عام (٢٠١٧) وبذلك يصبح مجموع ما تمّ منحه منذ بدء المبادرة ولغاية تاريخه اعلاه (٤٣٠,٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار للمصارف الخاصة، إذ تمّ تمويل (١٥٠٨) مشروع منذ انطلاق المبادرة إلى نهاية عام (٢٠١٧).

- مبادرة (٥) ترليون (تمويل متوسط وكبير) تمّ منح المصارف المتخصصة وصندوق الإسكان منذ بدء المبادرة إلى نهاية ٢٠١٧ (١٨,٤٦٧,٤٩٩,٤١٦,٩٩٩) دينار أما أثناء عام (٢٠١٧)

• الاستثمار بالسندات الأوربية بعملة الدولار الأمريكي لدى بنك فرانس.

• الاستثمار بعملة اليوان الصيني، إذ تمَّ شراء (٣,١٩٦,٧٥٠,٠٠) يوان صيني أي ما يعادل (٥٠٠) مليون دولار أمريكي، وتمَّ استثمار سندات حكومية صينية بقيمة (٣,٠٠١,٧٥٠,٠٠) مع بنك Bank Of China ' peoples لكون العائد عليها عالياً، مع بقاء (١٩٥) مليون يوان صيني بالحساب النقدي.

• فتح اعتمادات لتصدير النفط الخام مجموعها (١٧٣) اعتماداً أُرسلت جميعها إلى البنوك المراسلة.

وتمَّ الاستثمار بالصكوك الإسلامية للتنمية/ جده في (٢٠١٧/٩/٢٦) وبمبلغ (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار بحسب خطة الاستثمار.

إذ تمَّ إعداد بروشرات خاصة بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور والشمول المالي وقد شارك البنك في معرض بغداد الدولي في شهر أيلول.

وتمت المشاركة في المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي) والتعريف بأهمية حماية المستهلك والتوعية المصرفية ويتم حالياً التنسيق مع المكتب الإعلامي ودائرة تقنية المعلومات لیتَمَّ إعداد موقع إلكتروني وصفحة فيس بوك خاص بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور.



استقرار سعر الصرف

بهدف دعم وتحقيق الاستقرار المالي قام البنك المركزي العراقي بمجموعة من الاستثمارات، ولاسيما الخارجية منها عن طريق تجديد الودائع لدى صندوق النقد العربي والبنك المركزي الفرنسي عن طريق (نظام FXT رويترز) وبحسب تاريخ الاستحقاق والحصول على أفضل الأسعار عن طريق متابعة أسعار السوق في جهاز (Eikon رويترز) (نظام معلوماتي للاطلاع على الاسواق العالمية وعلى أسعار السندات والفائدة والمخاطر المتعلقة بها) ، فضلاً عن تجديد الودائع في كل من البنك الاحتياطي الأسترالي وبنك إنكلترا، وعمل البنك المركزي العراقي أيضاً على تحويل عملة اليورو والباون الإسترليني إلى الدولار الأمريكي باستخدام المنصة الإلكترونية (FXT) لغرض الحصول على أفضل الأسعار، ومن أجل تنويع الاستثمارات الخارجية قام البنك بما يأتي :-



الهدف الاستراتيجي الثاني : تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

دعم إنشاء مؤسسة لضمان الودائع

إنَّ نظام ضمان الودائع يساعد على حفظ حقوق المودعين وحماية النظام المالي ويسهم في زيادة التعامل مع الجهاز المصرفي، فضلاً عن كونه أحد المتطلبات التي يثيرها صندوق النقد الدولي، ولتطوير النظام المصرفي قام البنك المركزي بعقد لقاء مع المصارف الحكومية الخاصة لغرض الاتفاق على الإطار التنظيمي والنسبة على الودائع المشمولة بالتعويض وتمَّ إعداد أنموذج تطبيقي من قبل هذه المصارف للتعرف على كلفة الانضمام في ضوء إجمالي ودائعها و تم توجيه دعوة لعقد اجتماع اللجنة التحضيرية لإنشاء الشركة وتسلمُ الجداول وتحليلها إذ تمَّ تبليغ المصارف بتأسيس الشركة وإعداد الوثائق اللازمة لذلك بما فيها رأس المال، إذ تمَّ توجيه إعمام في (٢٠١٧/١١/٢١) مرقم بالعدد (١٦٧٨٢/٢/٩) وتمَّ تأكيد هذا الإعمام في (٢٠١٧/١٢/١٣) بالإعمام المرقم بالعدد (١٧٨٢٤/٢/٩) ، وتقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية وقانونية خاصة بتأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع من قبل السيد مستشار البنك المركزي (وليد عيدي) رُفعت إلى السيد المحافظ .



دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية

لغرض دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق قام البنك المركزي بالإصدار الأولي للقرارات أدناه وضمن مهامه الواردة في قانون رقم (٥٦) لعام (٢٠٠٤) والتي سيتم إصدارها بشكلها النهائي في المدة المقبلة وهي الآتي :-

- إصدار ضوابط التمويل الإسلامي ودليل إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وإصدار دليل باصطلاحات الصيرفة بموجب إعمامي البنك المرقمين (٣٧٩/٣/٩) في (٢٠١٧/١٢/٢٤) و(٤٩٨/٣/٩) في (٢٠١٧/١٢/١٩) .
- إصدار دليل هيئة الرقابة الشرعية وقسم التدقيق الداخلي الشرعي ومراقبة الامتثال في المصارف الإسلامية، وذلك بموجب الإعمام المرقم (٥١١/٣/٩) في (٢٠١٧/١٢/٢٥) .
- إصدار ضوابط ودليل التأمين التكافلي .
- إصدار مسودة قانون صكوك الاستثمار الإسلامي، بموجب الكتاب المرقم (٢٤٥/٣/٩) في (٢٠١٧/٦/١١) .
- الانضمام بالعضوية الكاملة إلى هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات الإسلامية (AAIOFI) بتاريخ (٢٠١٧/١٢/٢٧) .



البيع والشراء للأوراق المالية للمصارف فيما بينها وذلك لغرض توفير السيولة للإصدارات الأولية وتسهيل تداولها وتحويلها إلى نقد في الوقت الفعلي وبحسب رغبة المصارف بتاريخ (٢٠١٧/٥/٧) .

٣. لغرض مواكبة التطورات في مجال العمل الاستثماري بدأ العمل بالإجراءات الأولية بالاستثمار عن طريق نظام الإيداع المركزي للأوراق المالية والعمل جارٍ على تطوير النظام بإضافة وحدة الاستثمار وسيكون الطلب الاستثماري من قبل المصرف مباشرةً عن طريق النظام.



الإسهام في تطوير الأسواق المالية

لغرض الإسهام في تطوير الأسواق المالية ولاسيما السوق النقدي في العراق لإتاحة فرصة لمشاركة المصارف كافة في نظام الإيداع المركزي للأوراق المالية لغرض إدارة سيولتها وتنويع الأدوات الاستثمارية . تمّ ما يأتي :-

١. مشاركة المصارف الإسلامية لشراء السلع عن طريق المزادات التي يصدرها البنك المركزي التي تنفذ في (نظام شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) وكان العمل الفعلي في (٢٠١٨/١/٧) وتمّ إصدار إصداريتين اثناء شهر كانون الثاني في عام (٢٠١٧) وبمبلغ مقداره (٢٦) مليار دينار.

٢. بدأ العمل الفعلي بنظام المتاجرة من أجل تداول الإصدارات الأولية من الأوراق المالية الخاصة بالبنك المركزي ووزارة المالية عن طريق نظام المتاجرة الذي يساهم في تسهيل عمليات

الهدف الاستراتيجي الثالث : تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي

وإعداد سجل للمخاطر المحتملة وبناء مصفوفة المخاطر الخاصة بهذا البنك بمنهجية عمل على وفق المعايير الدولية (ISO 31000:2009, ISO73:2009, ISO 31310:2009)

وبهدف دعم استمرارية العمل في المصارف قام البنك بإعداد تعليمات رقابية شاملة على وفق المعايير الدولية (ISO 22301) وتوصيات لجنة بازل وهو بصدد الإصدار.

وبهدف التحول من التعامل النقدي إلى الدفع الإلكتروني بجميع أصنافه بما يساهم في خلق بيئة للتنافس بين المؤسسات المالية لإجراء تقييم لمدى امتثال نظام المدفوعات العراقي للمعايير الدولية، تعاون البنك المركزي العراقي مع البنك الدولي

قام البنك المركزي بتأسيس قسم يُعنى بإدارة المخاطر في مطلع عام (٢٠١٧) يساهم هذا القسم في تحقيق أهداف البنك المتعلقة في الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للعراق وبناء أسس سليمة لإدارة المخاطر في البنك ونشر ثقافة إدارة المخاطر بين جميع العاملين في البنك والنظام المالي كلاً وفتح قنوات تعاون وتنسيق مع بعض البنوك في المنطقة لنقل وممارسة أفضل التجارب والمعايير الدولية في إدارة المخاطر ومثال ذلك البنك المركزي الأردني و البنك المركزي اللبناني و البنك المركزي المصري، عن طريق تحديد المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها دوائر البنك المركزي

بالتجزئة، ولاسيما العمليات المصرفية بواسطة الهاتف النقال إذ قام البنك المركزي بتهيئة إجراءات الربط وإتمام أول عملية ربط ناجحة بين شركتي آسيا وزين .

و بهدف ربط الأنظمة المصرفية الشاملة ولتسهيل انسيابية العمل وتحديث البيانات إلكترونياً ومن غير تدخل بشري قام البنك بتنفيذ مشروع ربط الأنظمة المصرفية إذ تمّ ربط عدد من المصارف بنظام المدفوعات العراقي والعمل جارٍ على ربط جميع المصارف العاملة في العراق وبحسب الخطة الزمنية الموضوعية من قبل هذا البنك، و بهدف تعزيز استخدام العملات العربية في تسوية المعاملات البينية للتقليل من اللجوء إلى المراكز المالية العالمية في مقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية تمّ إنشاء نظام اقليمي لتسوية ومقاصة المدفوعات العربية البينية المرتبطة بالمعاملات الاقتصادية والاستثمارية عبر الحدود بين الدول العربية عن طريق ربط البنوك المركزية العربية ، و قام البنك المركزي العراقي بعقد اجتماعات عدة لوضع الخطوات اللازمة للعمل على النظام وقام بمناقشة تصميم النظام من الناحية (الفنية والتنظيمية والقانونية) .

وقام البنك المركزي العراقي أيضاً بتشكيل مجلس المدفوعات الوطني العراقي ضمن هيكله التنظيمي ووافق عليه مجلس إدارته وذلك نظراً الى توسع عمل أنظمة المدفوعات العراقي وارتباط أعمالها مع جهات داخلية من جهة وجهات خارجية من المؤسسات والوزارات والهيئات من جهة أخرى .

قام البنك بوضع استراتيجيات لتطوير نظم الدفع والتسوية ومتابعة تنفيذها، على وفق أفضل الممارسات الدولية وضمان سلامة وكفاءة تلك الأنظمة في الأسواق المالية ووضع البنى التحتية اللازمة للتحقيق. وقام البنك المركزي العراقي بإنشاء(مجلس المدفوعات الوطني العراقي) من قبل مجلس

من أجل تقييم نظام المدفوعات العراقي وتقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والائتمان إذ قام البنك المركزي بدراسة وتحليل المعايير الدولية وتطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMIS) وتمّ تحديد مبادئ البنية التحتية لأسواق المال بمتطلبات خاصة يمكن تنفيذها والتي تركز على متطلبات السلامة والكفاءة للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الشفافية والاستقرار المالي، ومن أهم تلك المبادئ (ضمانات لإدارة التعرضات الائتمانية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، الأسس القانونية، مبدأ إطار الإدارة الشاملة للمخاطر) .

ولغرض تطبيق مبادئ البنية التحتية والمعايير الدولية للأسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي، قام البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع رابطة المصارف العراقية الخاصة في العراق وسوق العراق للأوراق المالية بدراسة مسودات قانون المدفوعات العراقي واللوائح ذات الصلة المرسلّة من قبل البنك الدولي وتمّ عقد اجتماعات عدة لمناقشة بنود قانون المدفوعات العراقي وتحديد السياسات والإجراءات لتحسينه وسيتمّ تطبيق هذه المبادئ بعد اكتمال العمل و إصدار قانون المدفوعات والضوابط الملحقّة بعد إنجاز جميع المعايير وتطبيقها إذ تمّ الانتهاء من إعداد مسودة عدد (٢) من أصل (٤) (قانون المدفوعات الوطني،لائحة الوكلاء) وبشأن مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة ولغرض التحول من النقد إلى الدفع الإلكتروني بأدواته كافة والسرعة في إنجاز المعاملات وتطوير عمل الوزارات و المؤسسات كافة وبعد نجاح عملية توظيف رواتب موظفي البنك المركزي بفرعيه في بغداد والبصرة والعمل جارٍ على تعميم مشروع توظيف الرواتب على الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشكيلاتها كافة ومن أجل الدفع عن طريق الهاتف النقال امتلك العراق في الوقت الحاضر الكثير من المزايا الرئيسية التي من المتوقع أن تسهّل اعتماد نظام الدفع

تعزيز واستكمال البنى التحتية

١- أنجز البنك المركزي مشروع تعزيز منظومة الأمن والحماية الإلكترونية (المرحلة الأولى) عن طريق إنشاء أحدث منظومات التشفير والعمل مستمر لتعزيز امن وحماية البيانات في البنك إذ تمّ تشغيل وبرمجة المنظومة الفعلية للجدران النارية (PaloAlto 5050) على النحو الآتي :-

- حماية خوادم وأنظمة البنك المركزي من مخاطر الاختراقات والتهديدات القادمة من الانترنت.
- تأمين جميع قنوات الاتصال مع مركز البيانات (VLAN) الداخلية والخارجية من أجل ضمان الحماية القصوى ضد التهديدات والاختراقات الالكترونية.

٢- تنفيذ اتفاقية كبار المؤسسات مع شركة Microsoft (Microsoft Enterprise Agreement) والبدء بعملية تفعيل رخص وتحديث أنظمة التشغيل (Windows 10 وبرامج MS Office 2016) الخاصة بحاسبات البنك المركزي العراقي، والعمل جارٍ على التعاقد من أجل شراء تراخيص اضافية (True-up) من اجل تغطية جميع المستخدمين.

٣- قام البنك المركزي العراقي بأنهاء إجراءات التعاقد لتنفيذ مشروع الخدمات الاستشارية الخاصة بتقديم جملة من الاستشارات منها تطوير بنية دائرة تقنية المعلومات والاتصالات وتجهيز متطلبات تقديم العروض (RFP) الخاصة بالنظام المصرفي الأساسي وتطوير العمل على وفق المعايير الدولية بما يوافق بيئة العمل المصرفية ولتسهيل عمليات الاشراف والرقابة المصرفية والعمل جارٍ على تنفيذ المشروع.

٤- إنشاء شبكة افتراضية (VPN) احتياطية باستخدام منظومة (PaloAlto VM-200) وستكون مخصصة لربط المصارف لتكون بديلة للشبكة الحالية في حال حدوث أية مشكلة أو عطل والعمل جارٍ على تنصيبها على جميع المصارف.

إدارة هذا البنك إذ أدرج ضمن الهيكل التنظيمي للبنك ليكون حلقةً استشاريةً داعمةً للبنك المركزي العراقي في تحديد وتوضيح التوجه الاستراتيجي لأهداف البنك المركزي العراقي.

وبهدف أتمتة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية (تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني) قام البنك بأتمتة جميع التحويلات المالية بين دوائر ومؤسسات الدولة واستحصال المستحقات عن طريق نظام المدفوعات العراقي باستخدام أوامر الدفع بدلاً من الصكوك، و قد بدأ العمل في بعض الوزارات (وزارة العمل دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي، وزارة النفط/ شركة خطوط الأنابيب النفطية، وزارة النقل/ دائرة السكك الحديدية، دائرة الضرائب ، الجمارك) وقد قام هذا البنك بأتمتة عمل لجان المشتريات عن طريق استخدام أوامر الدفع الإلكترونية في دفع المستحقات للجهات الخارجية بدلاً عن النقد أو الصكوك.

لغرض التحول التدريجي إلى مركزية الحسابات قام البنك المركزي العراقي بتوحيد العمليات المحاسبية على الأنظمة الإلكترونية في دائرة المحاسبة حصراً على قرار مجلس إدارة هذا البنك إذ وُضعت إجراءات التحول المرحلي على وفق ضوابط ومعايير خاصة وتمّ تحديد جميع المعوقات التي قد تصاحب عملية التحول والعمل جارٍ بالتحول التدريجي للتعامل بأوامر الدفع داخل وخارج البنك المركزي بدلاً من التعامل بالصكوك، وفي عام (٢٠١٧) تمّ إدراج وزارة المالية مشاركاً مباشراً بنظام المقاصة الإلكتروني بموجب إعمام البنك المرقم (١٣٣٥/٢٣) في (٢٠١٧/٩/٢٨) .

وقام البنك المركزي بربط حسابات فرع البصرة بالمركز عن طريق النظام المحاسبي (ICBS).

قام البنك المركزي بإعداد الدليل الإرشادي الخاص بنظام إدارة وتقييم الأداء المؤسسي وذلك تمهيداً لتنفيذه، وتمت تلبية المتطلبات الخاصة بالمواصفة الدولية (ISO9001:2015) على إحدى دوائر البنك وبالتحديد (دائرة الإصدار والخزائن) تمهيداً للحصول على الشهادة الدولية في مجال إدارة النقد .

٨- تطبيق معايير شبكة حماية المستخدم المعتمدة والمطلوبة من قبل شركة (SWIFT) بما يتعلق بالمتطلبات الخاصة بتقنية المعلومات والاتصالات في البنك بالتعاون مع شركة التدقيق الدولية (KPMG).



٥- قام البنك المركزي بتجهيز فرع في أربيل بالأجهزة والمعدات الخاصة بالربط الشبكي ومجهزات القدرة المستمرة مع ربطها مع الطوابق كافة واختيار النقاط الشبكية كافة فضلاً عن تأسيس نقاط شبكية جديدة.

٦- قام البنك المركزي بالتعاقد مع وزارة الاتصالات/الشركة العامة للاتصالات بتنفيذ مشروع إنشاء شبكة مصرفية تعمل على تقنية الكيبل الضوئي إذ استحصل الموافقات الخاصة بالأعمال المدنية للمشروع من الدوائر ذات العلاقة (أمانة بغداد، عمليات بغداد، الكهرباء، الطرق والجسور...) والعمل جارٍ على تسلم المواد الخاصة بالمشروع والبدء بالتنفيذ.

٧- استحداث نظام لتحديث الأرشيف الإلكتروني لعمليات البنك كافة والمراسلات الإدارية الداخلية والخارجية (Docushare) من شركة (Xerox)، وتمّ الانتهاء من تنصيب النسخة المرخصة من قبل البنك وحالياً يجري مخاطبة الشركة

الهدف الاستراتيجي الرابع : تطوير رأس المال البشري

- تحليل وتقييم أداء المصارف والفروع المحلية والأجنبية.
- بناء المحافظ المثلى للاحتياجات الأجنبية.
- تحليل أداء المؤشرات الاقتصادية / مستوى أداء الأسواق المالية.
- تحليل وتقييم أداء المصرف لأغراض الاقتراض.
- مكافحة غسل الأموال وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي
- والمعاملات المصرفية الإلكترونية وقانون مكافحة جرائم أمن معلومات البنوك .

بهدف رفع كفاءة وفاعلية الموارد البشرية للبنك المركزي والقطاع المصرفي عقد البنك المركزي العراقي دورات مختلفة في مجالات وتخصصات متنوعة وهي كما يأتي :-

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- إدارة المخاطر المصرفية.
- السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي.
- استشارات VIP للقيادات الإدارية.
- مراقبة السياسات المالية.

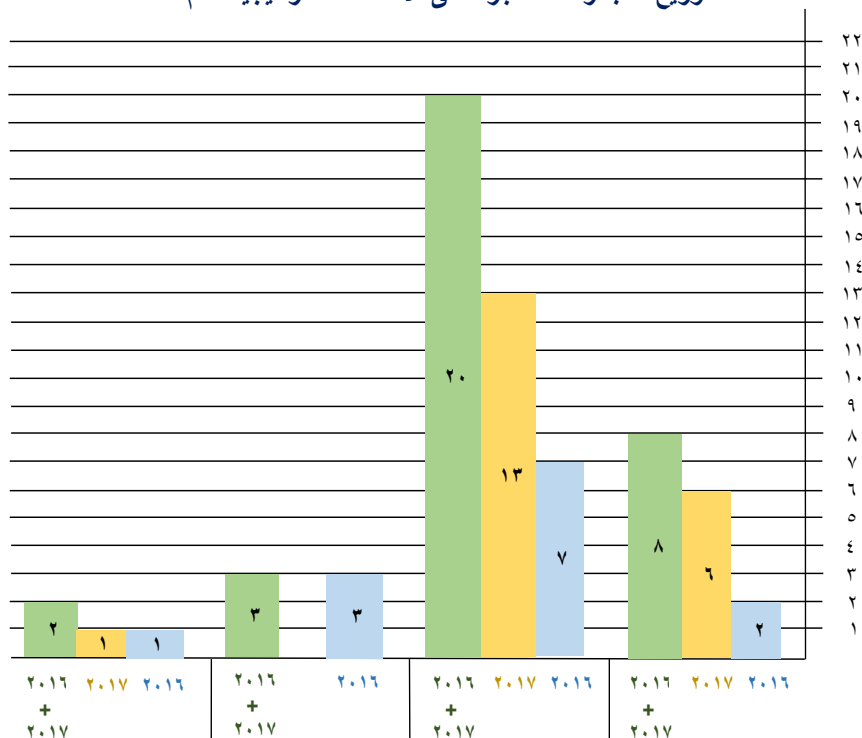
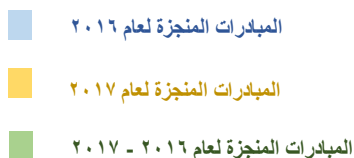
الهدف الستراتيجي الخامس : تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية

بهدف تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية وبناء أسس متينة لاتخاذ القرار يقوم البنك بإصدار تقارير ودراسات تتضمن معلومات أساسية تدعم إدارة البنك وصُنَّاع القرار الاقتصادي عن طريق التقارير الآتية :-

١. تقرير عن تطور معدلات أسعار الفائدة.
٢. إبداء الملحوظات وتحديث بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العربي الموحد وإرساله إلى صندوق النقد الدولي.
٣. تقرير مؤشرات مبيعات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي.
٤. تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق.
٥. التقرير الاقتصادي.

توزيع المبادرات المنجزة على الأهداف الاستراتيجية لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧

توزيع المبادرات المنجزة على الأهداف الاستراتيجية لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧



الهدف الستراتيجي الأول : دعم وتحقيق الاستقرار المالي

الهدف الستراتيجي الثالث : تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي

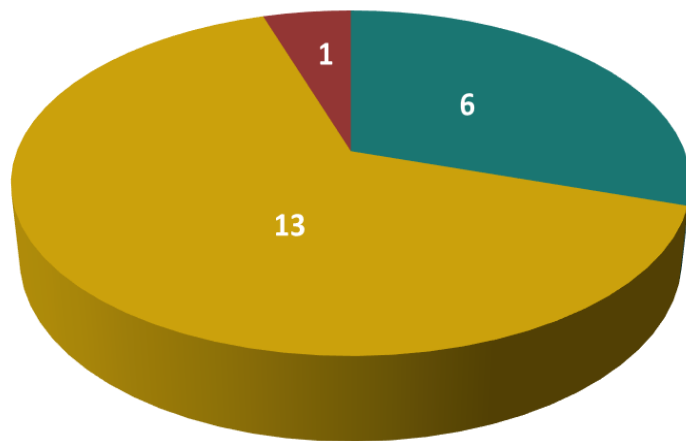
الهدف الستراتيجي الرابع : تطوير رأس المال البشري

الهدف الستراتيجي الخامس : تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية

توزيع المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٧ على الأهداف الاستراتيجية

توزيع المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٧ على الأهداف الاستراتيجية

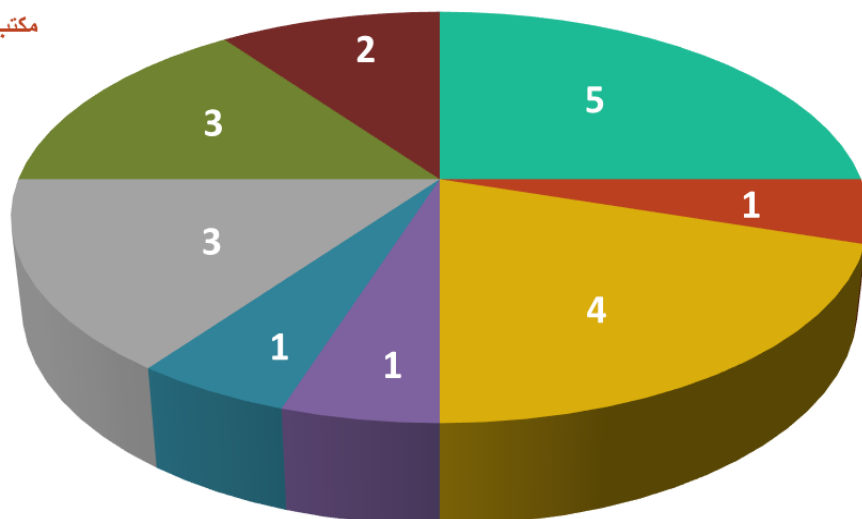
- الهدف الاستراتيجي الأول : دعم وتحقيق الاستقرار المالي
- الهدف الاستراتيجي الثالث : تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي
- الهدف الاستراتيجي الخامس : تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية



توزيع المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٧ على دوائر البنك المركزي

توزيع المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٧ على دوائر البنك المركزي

- الدائرة الإدارية
- مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- تقنية المعلومات
- الدائرة الإدارية + تقنية المعلومات
- الإصدار والخزائن
- مراقبة الصيرفة والائتمان
- المدفوعات
- الاستثمارات



المبادرات المنجزة لعام ٢٠١٧

الدائرة	المبادرات المنجزة	ت
الدائرة الإدارية	اتاحة المزيد من المرونة والاستقلالية للقيادات الادارية في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بطريقة الاستفادة من الموارد المتاحة لديها	١
	استحداث الاقسام والشعب وتشكيل اللجان الواردة ضمن محاور الخطة الاستراتيجية	٢
	إزالة الازدواجية والتعارض في أداء الأعمال إن وجد	٣
	زيادة مستوى التنسيق والتكامل بين اختصاصات مديريات وأقسام البنك المختلفة وأنشطتها	٤
	الاهتمام بمعايير اختيار القيادات الإدارية	٥
مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب	العمل على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب	٦
تقنية المعلومات	تعزيز منظومة الامن والحماية الالكترونية (المرحلة الاولى) من خلال انشاء احدث منظومات التشفير	٧
	تراخيص Microsoft لكبار المؤسسات	٨
	شراء نظام لتطوير العمل وفق المعايير الدولية بما يتوافق وبيئة العمل المصرفية وتسهيل عمليات الاشراف والرقابة المصرفية	٩
	تجديد تراخيص أوراكل للأجهزة الخاصة بالموقع الرئيسي والبديل وتجديد الدعم والإسناد للتراخيص الموجودة	١٠
دائرة الأستثمارات	أجراء التباحثات الثنائية مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى بما يدعم تطبيق المعايير الدولية وتحقيق الأستقرار المالي	١١
	تفعيل المكتب الامامي لتنفيذ عمليات شراء العملات والأوراق المالية	١٢
الدائرة الادارية + دائرة تقنية المعلومات	تطوير الموقع الإلكتروني للبنك المركزي يكون بديلاً عن الموقع الحالي وتعزيزه بموقع إحصائي لتفعيل الإفصاح وإتاحة المعلومات المطلوبة للباحثين في المجالات الاقتصادية والمالية	١٣
الإصدار والخزائن	وضع خطة للتنبؤات لطلب كميات الاوراق النقدية	١٤
مراقبة الصيرفة والائتمان	بناء إطار عمل شامل لتجميع وتحليل المعلومات الائتمانية عن العملاء في المصارف والمؤسسات المالية كافة وأي شركة مرخص لها منح التسهيلات الائتمانية أو البيع بالآجل أو بالتقسيط.	١٥
	إعداد الضوابط والسياسات الخاصة بمنح تصاريح استخدام المعلومات الائتمانية وإلغائها	١٦
	إعداد وتحديد آليات وضوابط تزويد المكتب بالبيانات والمعلومات من قبل المصارف والمؤسسات المالية والشركات وتحديثها	١٧
المدفوعات	مشروع توطين رواتب موظفي البنك المركزي العراقي	١٨
	توحيد المواصفات الامنية للصكوك	١٩
	اعتماد الرقم الحسابي الموحد IBAN	٢٠



www.cbi.iq



8165171



cbi@cbi.iq